الصحّة البرلمانيّة تشكّك بالاعداد: سنفاتح الجهات المعنيّة للتحقّق منها

إحصائيّة حكوميّة: أكثر من ٣٠٠ ألف ضحيّة منذ ٢٠٠٤

آثار أحد التفجيرات .. ارشيف

أعلنت الحكومة العراقية، عن مقتل وإصابة ٣٠٨٣٩٦ عراقياً خلال أعمال عنف "إرهابية" وعمليات عسكرية شهدها العراق منذ العام ٢٠٠٤ حتى نهاية ٢٠١١، وأكدت أن العام ٢٠٠٦ سجل أعلى نسبة قتلى فيما سجل ٢٠١١ أدنى نسبة.

من جانبها اكدت لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب انها ستفاتح الجهات المتخصصة من اجل معرفة حقيقة الارقام،

□ بغداد / المدى

في حين دعت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب الى وضع آلية جديدة للخروق الامنية التي تشهدها البلاد فضلا عن استدعاء القادة الأمنيين لغرض معرفة تفاصيل الوضع الامني في البلاد.

وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ في بيان صدر أمس، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "عدد الضحايا الذين سقطوا منذ الخامس من نيسان ٢٠٠٤ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١١ بلغ ٦٩,٢٦٣ شهيداً و٢٣٩,١٣٣ جريحاً"، مبيناً أن "هذه الحصيلة جاءت بناء على تقارير وزارة الصحة باعتبارها المكلفة بمتابعة هذا الأمر والجهة الأقرب إلى الواقع إلى جانب مجلس الأمن الوطني".

وأوضح الدباغ أن "هذه الأرقام تمثل إجمالي عدد الضحايا الذين سقطوا نتيجة أعمال الإرهاب والعنف والعمليات العسكرية"، لافتاً إلى أن "أعلى عدد للشهداء في العراق سُجل عام ٢٠٠٦ حيث بلغ ٢١,٥٣٩ شهيداً و٣٩,٣٢٩ جريحاً".

وأضاف المتحدث باسم الحكومة أن "العام الماضي ٢٠١١ سجل أدنى عدد حيث بلغ ٢,٧٧٧ شهيداً"، مشيرا إلى أن "محافظة بغداد سجلت بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١١، أعلى عدد من الشهداء بلغ ٢٣,٨٩٨ شهيداً بينما تأتي محافظة ديالى في أكبر نسبة من الشهداء مقارنة بعدد النفوس تليها الأنبار ثم نينوى ثم بغداد وسجلت محافظة المثنى أقل عدد من الشهداء بلغ ٩٤ شهيداً".

وأكد الدباغ أن "محافظة البصرة والديوانية وواسط وكربلاء وبابل ونينوى وكركوك سجلت في عام ٢٠٠٧ أعلى عدد للضحايا مقارنة بإجمالي ضحايا كل محافظة بينما سجلت محافظة بغداد والأنبار وديالى في عام ٢٠٠٦ أعلى معدل للضحايا"، مشيراً إلى أن "محافظات ذي قار وميسان سجلت النسبة الأعلى في عام ٢٠٠٨ بينما سجلت محافظة النجف النسبة الأعلى في عام ٢٠٠٤".

يذكر أن الإحصائيات شبه الرسمية التي صدرت خلال السنوات الماضية تشير إلى أن أعلى نسبة قتلى سجلت خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ اللذين شهدا أعلى معدل لأعمال العنف منذ بدء حرب الولايات المتحدة على العراق عام ٢٠٠٣، لكن لم تصدر بعد أي حصيلة دقيقة ونهائية بشأن عدد القتلى والجرحى، فضلاً عن عدد المعتقلين، والمفقودين، والمعوقين. من جانبها، أبدت لجنة الصحة في مجلس النواب شكوكا حول الاحصائية التي اعطتها الحكومة امس، وقال عضو اللجنة حبيب الطرفي في تصريح لـ(المدى) امس "بعد ان يستأنف مجلس النواب عمله في الايام القليلة المقبلة ستكون لنا وقفة في هذا الامر، اذ سنفاتح الجهات الرسمية لمعرفة حقيقة هذه الارقام من خلال البيانات المسجلة في وزارة الصحة".

وتابع الطرفي "رغم ذلك فإن ٦٩ الف قتيل ليس بالعدد الهين، فهذا يعني وجود اضعاف هذا الرقم من الايتام والارامل، والسؤال المطروح ماذا الذي قدمته الحكومة لهذه الشريحة الكبيرة في العراق؟".

يذكر أن الملف الأمني في العاصمة بغداد والمحافظات العراقية الأخرى يدار بشكل كامل، بعد الانسحاب الأميركي نهاية العام الماضي، من قبل قيادات عمليات تسيطر على عمل الجيش والشرطة ويشرف عليها بشكل مباشر مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة الفريق فاروق الأعرجي، وبموجب الدستور العراقي فإن رئيس الوزراء يعد القائد العام للقوات المسلحة، فيما يعد وزير الدفاع نائباً له.

الى ذلك طالبت لجنة الأمن والدفاع النيابية مجلس النواب بعقد جلسة استثنائية للتباحث حول ايجاد آليات وخطط جديدة للنهوض بالواقع الأمني في البلاد.

وقال عضو اللجنة عبد الأمير كسار في تصريحات صحفية امس الاربعاء أن "اللجنة تطالب بعقد جلسة استثنائية لمناقشة الوضع الأمني واستدعاء كافة القيادات الأمنية وتشخيص الخلل الموجود في الأجهزة الأمنية ومعالجته بأسرع وقت تجنبا لأية انتكاسة جديدة في الوضع الامني".

وأضاف كسار "يجب ايجاد خطط بديلة غير المعمول بها الآن لأنها أثبتت فشلها الواضح في التصدي للعمليات الإرهابية"، مبينا أن "الارهابي اليوم تمكن وبشكل خطير من القيام بعملياته التي يشنها في اختياره للمكان والزمان الذي يحدده دون وضع حد لذلك".

وأشار الى أن "التدهور الأمني الذي شهدته البلاد يوم الخميس الماضي دليل واضح على ضعف القيادات الامنية في تفعيل العمل الاستخباري"، وسنطالب القادة بتقديم اسباب الضعف والخلل في الاجهزة الامنية التي حالت دون التصدي لتلك الهجمات والتي راح ضحيتها العشرات من الابرياء".

وشهدت العاصمة بغداد وعدد من محافظات البلاد الخميس الماضي سلسلة من الهجمات بسيارات مفخخة وعبوات ناسفة راح ضحيتها العشرات من المواطنين من المدنيين وعناصر أمنية فضلا عن إلحاقها إضرارا مادية بعدد من المباني .

عالم آخر

■ سرمد الطائي

ريف مثابر يكفر بدولة فاشلة

أتاح لي التواجد ضمن فريق تلفزيوني تابع لمؤسسة المدى، الاطلاع على البساتين الهائلة الممتدة من طاق كسرى في مدائن سلمان باك (الصحابي المعروف سلمان الفارسي) حتى قضاء الصويرة جنوب بغداد الذي يستقبلك ويودعك بجداريات لعبد الكريم قاسم زعيم انقلاب ١٩٥٨، والذي انحدر من تلك المدينة وترك فيها ثانوية للبنات لا تزال تحتفظ له بود عميق، وتعرض كؤوسا وأواني أهداها الزعيم إلى الكادر التدريسي قبل ٥٢ عاما. ولعل صلة جيلي بالبساتين والحقول كحال الكثيرين من أهل العراق المعروف تأريخيا بأنه "بلد الفلاحة" وأرض السواد، تقوم على ذكرى أليمة. فقد انحدرنا من عوائل ظلت اجيالا طويلة تعيش في بساتينها، وتموت فيها، مستمتعة بحياة وادعة هانئة هادئة، لكن الدور حين وصل إلينا نشبت الحروب واحترقت الحقول وجعلت منا "جيلا مشؤوما" يخسر هناء الريف ولا يحصل الا على شقاء مدن تحولت الى شيء يشبه مخيمات لاجئين عملاقة بائسة.

نحن القادمون من بؤس السجالات السياسية التي تفكر حائرة بفشل مدمر للدولة الراهنة في جميع مناحيها، وجدنا في الريف العراقي نقطة ضوء نادرة تتحدث عن أناس لم يتمكن منهم اليأس بعد. فعبر جولة شملت مقابلات مع رسميين ورجال أعمال ومزارعين، كان أكثر ما لفت نظر فريق العمل، مثابرة نادرة يبديها صاحب الأرض العراقي في الصراع مع هوان التاريخ ومشاكل الجغرافيا وغفلة السلطان عن ثروة ابقى وأهم من كل نفطنا.

فالسيد حميد وهو قريب صديقنا زياد العجيلي، يتحدث بفرح عن نجاحه مع نظرائه خلال السنوات الاخيرة، في تطوير طرق الزراعة والتواصل مع احدث التقنيات في التعامل مع البذور وتكييفها مع مناخنا المتقلب والقاسي، بلا اي مساعدة من الدولة. وهو يعرض علينا بفخر نماذج عدة لثمرة "الباذنجان" واحدة اسبانية يطلق عليها الشباب اسم "برشلونة" تيمنا بالفريق المعروف، واخرى "كاريما" فرنسية المنشأ. ويقول ان الدولة ظلت متخلفة في ارشاد المزارعين، سواء في عهد صدام حسين او عهد معارضيه السابقين، بينما نجحت مكاتب أهلية في التواصل مع شركات زراعية في سوريا والاردن ولبنان، نقلت اليهم تجارب متنوعة في تطوير المحاصيل التي تنجح زراعتها جنوب بغداد.

ان تلكؤ الدولة في نقل التجارب الناجحة لم يمنع "اهل الكار" العراقيين من الاستعانة بالانترنت لجمع معلومات عن البذور وانواع الاسمدة الحديثة ومواقيت استخدامها، وخيارات الاقتصاد في ري المحصول بالماء الشحيح المتبقي من دجلة.

وتلكؤ الدولة في توفير ما يلزم من قروض وسلف تعين المزارع على تطوير محاصيله، لم تمنع شركات اهلية من التعاون مع مالكي الارض لتوفير سماد وبيوت زجاجية وبذور وطرق تسويق حديثة، لا يقتطع ثمنه حتى بيع المحصول، ثم توزع الأرباح على الجميع ويتجاوزون بذلك معظم المعوقات السياسية والادارية والامنية التي تحيط بمصالحهم.

المزارع حميد واصدقاؤه، يتحدثون بشيء من التفاؤل عن مستقبل الزراعة في العراق، وهم يقولون ان النجاح تأسس على نوع من "الكفر بالدولة" وعدم الاتكال عليها، ويأملون بظهور مستثمرين من القطاع الخاص يشاركونهم هذا الهم، وهم فرحون كذلك برحيل تنظيم القاعدة واختفاء الميليشيات، فقد تصارع هذان الطرفان طويلا على اراضيهم وعطلوا حياتهم عدة اعوام قبل ٢٠٠٩.

ودعنا المزارعين المثابرين وعبرنا الطريق الزاخر بأشجار النخيل والحمضيات في مشهد راح يجعلني استذكر اجيال العائلة التي سبقتني وأمضت العمر بأكمله في جنينة مشابهة قرب شط العرب، مترنما بقول السياب: "ولو خيرت أبدلت الذي ألقى بما ذاقوا".

قاتل الله العنف الذي حرمنا من حرية الحركة في البساتين الهائلة التي تحيط بغداد كسياج اخضر مليء بالزهو والنضارة. وحمى الله أرياف العراق، ولا أحوجها الى دولة ستظل تنغمس في الفشل وتبدد الفرص والخيرات حتى حين.

إلى جناح الدوري للبعث

وثيقة أمنيّة: ضباط في ميسان يخطّطون لانقلاب سياسي

□ الناصرية / حسين العامل

اكد مصدر مطلع عن ورود معلومات سرية عن تورط ثلاثة من ضباط الشرطة في ذي قار بالتخطيط لإفشال العملية السياسية والانقلاب عليها. واوضح المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه للمدى : ان وثيقة سرية صادرة من وكالة وزارة الداخلية للاستخبارات والتحقيقات الاتحادية وموجهة الى وزارة الدولة لشؤون الامن الوطني وجهاز مكافحة الارهاب تشير الى تورط ثلاثة من ضباط الشرطة في ذي قار احدهم برتبة عميد بالتحرك لنشر افكار حزب العودة (البعث المنحل) والتخطيط لافشال العملية السياسية والانقلاب عليها ودعت الوثيقة الجهات المعنية الى تدقيق المعلومات الواردة في الوثيقة المذكورة والتحقق منها . لافتا الى ان الاجهزة الامنية لم تلق القبض على اي من الضباط المذكورين في الوثيقة والذين تتراوح رتبهم ما بين ملازم أول وعميد .

وكانت شبكة اخبار الناصرية قد ذكرت ان الضباط الواردة اسماؤهم في الوثيقة السرية قد "عقدوا عددا من الاجتماعات السرية ، لأجل إفشال العملية السياسية والانقلاب عليها . مشيرة الى تورط احد هؤلاء الضباط في أحداث جماعة اليماني عام ٢٠٠٨ والتي أدت إلى استشهاد أربعة من كبار القيادات الأمنية في المحافظة.

وكانت محافظة ذي قار قد شهدت خلال الاشهر القليلة الماضية حملة واسعة لاعتقال عناصر يشتبه بتورطهم بالتخطيط للانقلاب على العملية السياسية والانتماء لحزب البعث المنحل . وأعلن رئيس الوزراء نوري المالكي في مقابلة تلفزيونية أن عدد الذين اعتقلتهم الاجهزة الامنية في حينه قد وصل إلى ٦١٥ شخصا ، من جميع المحافظات ، أغلبهم من محافظات الوسط والجنوب.

من جانبه قال القيادي في ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي "ان هناك اشخاصا لا يزالون مؤمنين بأفكار البعث لاسيما في ميسان وهم يتحدثون في مجالس التحقيق عن نيتهم الرجوع الى السلطة من خلال انقلاب عسكري".

وتابع المطلبي في تصريح لـ(المدى) امس "حسن ما لدينا من معلومات ان اغلبهم ينتمون الى جناح عزت الدوري، فهذا التيار ينشط في بعض المحافظات الجنوبية، ويعمل على نسقين، عسكري من خلال بعض المتعاونين معه من منتسبي الاجهزة الامنية كما حصل مع الضباط الثلاثة،و مدني، وبالرغم من انهم قلة في تلك المناطق لكن هذا لا يعني عدم التخوف منهم فلديهم اساليب ماكرة في اثارة الاضطرابات.

لجنة النزاهة تتّفق على إلغاء التحقيق الإداري في ملفّات الفساد

وزير البيئة أمام القضاء: اتهامات المفتش العامّ لي باطلة

يواجه وزير البيئة سركون لازار صليوا القضاء بتهم تتعلق بالفساد، في وقت كشفت لجنة النزاهة في مجلس النواب عن اتفاقها على الغاء التحقيق الاداري، والاكتفاء بالتحقيق الاولي الذي تجريه هيئة النزاهة، مبينة ان من شأن هذا الاجراء الاسراع في حسم ملفات الفساد امام القضاء.

□ بغداد / المدى

لقاء سابق بين صليوا وزعيم المجلس الاعلى السيد عمار الحكيم .. ارشيف

وكانت اللجنة في مجلس النواب أصدرت، الاول من امس ، أمراً باستقدام كل من وزير البيئة ووكيله والمدير العام في الوزارة ومذكرة اعتقال بحق مدير صحة الناصرية للتحقيق معهم في ملفات عقود وهمية وقضايا فساد.

وأكد لازار صليوا، أن مكتب المفتش العام أحاله إلى القضاء بسبب تقديمه تسهيلات عمل قانونية لإحدى الشركات الأجنبية، نافيا وجود أي مصلحة شخصية له بتلك التسهيلات، فيما اتهم المفتش العام نفسه بالتجاوز على القوانين.

وقال صليوا في تصريح لعدد من وسائل الاعلام إن "وزارة البيئة ليس لديها تعاقدات مع شركات أساسا والموضوع روج ليس كما هو وإذا كانت هناك مخالفة فهي من جانب المفتش العام"، لافتا إلى أن "الوزارة تريد أن تسهل عمل الشركات وفق الضوابط وليس لدينا أي مصلحة في ذلك".

وأضاف صليوا أنه "لا يوجد للوزارة دور في أي عقود بقضية تفويض شركة لإزالة الألغام التي نحن متهمون فيها، إنما دور الوزارة هو رقابي ومعايير فقط ولم نخرج عن ذلك"، مبينا أن "الكثير من الشركات أخذت تفويضا مكتبياً وعملياً لكن الشركة موضوعة البحث لم تأخذ لحد الآن التفويض العملي".

واتهم صليوا مكتب المفتش العام بـ"ارتكاب مخالفات، وطلبنا من رئاسة الوزراء اتخاذ الإجراء اللازم وهذا ما ستفتي به اللجان التحقيقية لأن الأوراق في بعض الأحيان لا تعطي انطباعا عن الواقع".

وكان التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩ أظهر أن العراق والسودان وبورما احتلوا المرتبة الثالثة من حيث الفساد في العالم، فيما احتل الصومال المرتبة الأولى في التقرير تبعته أفغانستان، وأشار التقرير إلى أن الدول التي تشهد نزاعات داخلية تعيش حالة فساد بعيداً من أي رقابة، وزيادة في نهب ثرواته الطبيعية، وانعدام الأمن والقانون، في حين كان قد أكد التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية عام ٢٠٠٦، أن العراق وهاييتي وبورما احتلوا المراكز الأولى من بين أكثر الدول فساداً في العالم.

وعلى صعيد ذي صلة قال عضو لجنة النزاهة البرلمانية جواد الشهيلي انه "اتفقنا مع مجلس القضاء الاعلى على الغاء التحقيق الاداري والاعتماد على التحقيق الاولي لهيئة النزاهة وارساله إلى القضاء، موضحا ان ذلك يجعل ايصال ملفات الفساد الى القضاء بسرعة دون التلاعب بها"

وكانت اللجنة قد اعلنت عن عزمها كشف العشرات من ملفات الفساد الاداري والمالي في وزارات ومؤسسات الدولة عبر مؤتمرات صحفية تعقد اسبوعيا.

واضاف: "ان في حالة الشك بأي مسؤول عليه ملفات فساد سيصدر أمر من القضاء لمنعه من السفر خارج العراق، وحجز امواله المنقولة وغير المنقولة من اجل التحقق من هذا الموضوع".

واشار "ان من بين الملفات التي تم ارجاعها من اجل اخضاعها الى هذه الصيغة الجديدة هي ثمانية ملفات منها:" تأهيل الفنادق، تأهيل وتطوير قناة الجيش، شارع المطار ،الطائرات الكندية، اكساء شوارع بغداد، مساكن الاهوار (٥) آلاف وحدة سكنية، ودفعات طوارئ الجيش، اموال وزارة الدفاع المودعة في مصرف الوركاء ".

وبين: "ان من الملفات التي أحيلت الى القضاء، خمس قضايا تتمثل بـ"اعمار مدينة الصدر والشعلة ، والعقود المبرمة مع وزارة التربية بخصوص مدارس الهياكل الحديدية ، موضوع مصرف- تي بي أي"ومديره السابق حسين الازري".

يذكر أن مجلس الوزراء وافق في كانون الثاني من العام الجاري على الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ التي تقدم بها المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق والعمل بها من قبل الوزارات والمحافظات والجهات المعنية الواردة في الإستراتيجية، بعد أن صادق مجلس النواب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في العراق في آب من العام ٢٠٠٧.